4.2 تريليون ريال الاجمالي العام للاستهلاك الوسيط بالأسعار الجارية في 2012م

منصور شايع

بلغ الاجمالي العام للاستهلاك الوسيط بالاسعار الجارية خلال العام الماضي 2012م 4 تريليونات و223 مليارا و336 مليون ريال مقابل 3 تريليونات و972 مليارا و374 مليون ريال ، مسجلا زيادة تجاوزت 250 مليارا و962 مليون ريال وبعدل نمو سنوي وصل الى 6.3% .وأوضحت بيانات حديثة حصلت عليها الثورة" ان معدل التغيير السنوي في اجمالي قيمة الاستهلاك الوسيط بلغت في المتوسط خلال الأعوام 1990م - 2012م حوالي 20.3% بالأسعار الجارية . حيث بلغت قيمة الاستهلاك الوسيط بالاسعار الجارية في العام 1990م سنة الأساس حوالي 71 مليارا و989 مليون ريال ،فيما وصلت في العام 1995 حوالي 303 مليارات و851 مليون ريال ، حتى بلغت في عام 2000م حوالي تريليونا و97 مليارا و 58 مليون ريال ، لتتجاوز قيمة الاستهلاك في العام 2005 تريليونين و496 مليارا و974 مليون ريال الى ان بلغت في عام 2010م 4 تريليونات و537 مليارا و353 مليون ريال ارتفاعا من حوالي 3 تريليونات و878 مليارا 419 مليون ريال في العام السابق 2009م .

319مليون ريال إيرادات التأمينات والمعاشات بسيئون

سيئون/سبأ

بلغت ايرادات فرع الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بسيئون قرابة 319 مليون ريال خلال الفترة من يناير-مارس 2013م شاملة ايرادات النشاط التجاري لأقساط تقاعدية للجهاز الإداري للدولة والقطاع العام وإصابات العمل وضم الخدمات.
وأوضح مدير عام فرع الهيئة زكي عبود باوادي لـ(سبأ) أن الإيرادات الجارية التحويلية لنفس الفترة بلغت 28 مليون ريال وهي لفوائد قروض الاستبدال والفارق المكمل.

بتكلفة 136 مليون ريال:

تدشين مشاريع النقد مقابل العمل بسقطرى

سقطرى/سبأ

دشنت أمس بارخبيل سقطرى مشاريع النقد مقابل العمل الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية بالمكلا بتكلفة 136 مليون ريال، ومن شأن هذه المشاريع توفير 47 الف فرصة لـ533اسرة مستفيدة في المناطق المستهدفة.
حضر التدشين مدير عام مديرية حديبو سالم داهق .

إفراغ 54 ألف طن من القمح بميناء عدن

عدن /سبأ

افرغ في ارصفة المعلا ميناء عدن أمس 54 ألف طن من مادة القمح الواصلة من احد الموانئ الروسية.
واوضحت احصائية النشاط الملاحي اليومي للميناء حصلت (سبأ) على نسخة منها أن الشحنة مخصصه لمصانع وصوامع الغلال بعدن سيتم توزيع جزء منها للسوق المحلية لتلبية احتياجات المواطنين من مادة القمح.

قال أن الاقتصاد اليمني يتعافى بدرجة مقبولة

ممثل صندوق النقد الدولي: تخفيض مديونية الحكومة للبنك المركزي يتطلب اصلاحات اقتصادية

صنعاء/سبأ

<،، توقع الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي في اليمن الدكتور غازي شبيكات أن تقوم الحكومة اليمنية بتخفيض مديونيتها للبنك المركزي بما يتلاءم مع المستوى الذي يحدده قانون البنك.

وأوضح في تصريح لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) أن نجاح الحكومة في خفض هذه المديونية يعتمد على تنفيذ اصلاحات مالية وسرعة وفاء الدول المانحة بالتزاماتها التي اقرتها في اجتماعات اصدقاء اليمن والدولة المانحة والبالغة قرابة ثمانية مليارات دولار.

ولفت الدكتور شبيكات إلى أن الصندوق اجرى نقاشات مع البنك المركزي والحكومة اليمنية للتوصل إلى صيغة تفاهم بين الطرفين لخفض هذه المديونية التي ارتفعت عام 2011م بعد أن اضطرت الحكومة للاقتراض من البنك بصورة اعلى من الحد المسموح به في قانون البنك المركزي.

واشار إلى أن صندوق النقد الدولي شجع الحكومة والبنك للتوصل إلى صيغة تفاهم بحيث تبنى على كيف ومتى ستقوم الحكومة بتخفيض مديونيتها للبنك المركزي ..وقال:" الحكومة اليمنية لم تبد رفضها لخفض هذه المديونية لكننا ما نزال في حالة نقاش معها".

ولفت ممثل صندوق النقد الدولي إلى أن خفض مديونية الحكومة للبنك المركزي يتطلب تنفيذ اصلاحات اقتصادية تستهدف خفض عجز الموازنة من خلال زيادة الايرادات المحلية وترشيد الانفاق العام والحصول على تمويل اجنبي ميسر لتغطية أي فجوة تمويلية وبما يمكن الحكومة من تجنب الاقتراض من البنك وتسديد مديونيتها للبنك .

وأكد أن صندوق النقد الدولي كان على اطلاع على عملية اقتراض الحكومة من البنك المركزي عام 2011م بصورة مرتفعة لكن ذلك كان اضطراريا على خلفية الاوضاع المالية الصعبة التي مرت بها موازنة الدولة بفعل الاوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة والتي اثرت على قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية جراء التدهور الكبير الذي تعرضت له الايرادات العامة الامر الذي دفع الحكومة إلى الاقتراض من البنك المركزي بمستوى اكبر عن الحد المسموح به لتغطية العجز.

وقال: " لا توجد مؤشرات حالية تبعث على القلق من أداء الاقتصاد اليمني وإن كان يمر بحالة تعافي بطيئة ، كما أن الحكومة لم تطلب أي قروض جديدة من البنك المركزي منذ نهاية 2011م لكن مديونيتها للبنك ظلت عام 2012م كما هي عليه في عام 2011م وان كانت قد شهدت انخفاضا بسيطا لكن الرصيد الباقي ما يزال مرتفعا".

ونوه ممثل صندوق النقد الدولي بالسياسة الحصيفة التي انتهجها البنك المركزي وتنسيقه مع وزارة المالية والتي نجحت في استعادة الاستقرار النقدي عام 2012م وتعافي سعر صرف العملة المحلية إلى مستويات ما قبل احداث 2011م وتحقيق الاقتصاد اليمني تعافيا بدرجة مقبولة العام الماضي بلغت 2.6% بعد انخفاضه 11% عام 2011م فضلا عن انخفاض معدل التضخم بشكل واضح إلى نحو 6% ونمو احتياطيات البنك المركزي من النقد الاجنبي إلى مستويات كافية.

العرض النقدي يرتفع إلى 2877.7 مليار ريال في نهاية إبريل 2013م

أحمد الطيار

قال البنك المركزي اليمني إن العرض النقدي في اليمن شهد ارتفاعا بمقدار 50.6 مليار ريال في نهاية أبريل الماضي وبنسبة 1.8% مقارنة مع نهاية مارس 2013م شاملا النقد وشبه النقد في البلاد.

وأشار البنك في احدث تقاريره المصرفية إن العرض النقدي ارتفع إلى 2877.6 مليار ريال في نهاية شهر أبريل 2013م مقارنة ب 2827 مليار ريال في شهر مارس 2013م بارتفاع قدره 50.6 مليار ريال وبنسبة 1.8% مقارنة مع ارتفاع قدره 17.4 مليار ريال ومانسبته 0.6% خلال الشهر الماضي.

وبين البنك أن شبه النقد والنقد شهدا ارتفاعا بمقدار 35.8 مليار ريال 14.8 مليار ريال على التوالي في أبريل 2013م، فيما كان العرض النقدي قد بلغ 2322.6 مليار ريال في إبريل 2012م.

وأوضح البنك المركزي اليمني أن صافي المطالبات على الحكومة انخفض بمقدار 69.5 مليار ريال في إبريل 2013م حيث سجل رصيدا مدينا مقداره 1492.3 مليار ريال، مقارنة مع رصيد مدين مقداره 1422.8 مليار يرال في نهاية الشهر السابق.

يذكر أن موقف المطالبات على الحكومة كان في ابريل 2012م رصيدا مدينا بمبلغ 1099.2 مليار ريال.

جهود مكثفة لتجاوز انقطاعات الكهرباء والمياه بلحج

لحج- سبأ

، أكد محافظ لحج أحمد المجيدي أن السلطة المحلية والتنفيذية بالمحافظة تبذل جهود حثيثة لتجاوز الانقطاعات في خدمات الكهرباء والمياه التي تعاني منها عاصمة المحافظة والمناطق والقرى المجاورة، وذلك من خلال العمل على توفير الطاقة الكهربائية وحفر الآبار الإسعافية لمياه الشرب.

جاء ذلك أثناء لقائه أمس أعضاء المجلس الأهلي والشخصيات الوطنية والاجتماعية والمشائخ والأعيان ومنظمات المجتمع المدني بمديرية الحوطة، وجرى خلاله مناقشة أسباب انقطاع الكهرباء والمياه.

وطالب المحافظ المجيدي الجميع التعاون ومساعدة السلطة المحلية للخروج من هذه الأزمة والتي يعاني منها المواطنون ليس في محافظة لحج فقط وإنما في عموم محافظات الجمهورية، وأن يكون أبناء الحوطة سندا وعونا لأنفسهم أولا قبل كل شيء وأن يكونوا القدوة في عمل الخير والإسهام إلى جانب الجهات المختصة ذات العلاقة في الحفاظ على الممتلكات العامة والأمن والاستقرار.

من جانبهم ابدى الحاضرون استعدادهم للوقوف إلى جانب السلطة المحلية في الإجراءات والحلول التي تقوم بها لمعالجة هذه الأزمة .. مؤكدين على ضرورة أن تضع الجهات المختصة آلية عمل مزمنة لاستخدام الطاقة الكهربائية الحالية حتى يتم استكمال تنفيذ العشرة الميجا التي وجهت بها الحكومة لاستغلالها في فترة الصيف الحالي.

وكان اللقاء خرج بعدد من القرارات التي من شأنها معالجة المشاكل التي يواجهها المواطنون، أهمها تكليف المجلس الأهلي والمجلس المحلي بمديرية الحوطة بتشكيل لجان محلية لمتابعة ومراقبة المخالفين لاستهلاك الكهرباء وتنظيم الحصول على المياه بأوقات متساوية بين الأحياء والحارات وكذلك وضع حد لمخالفات الربط العشوائي للتيار الكهربائي من قبل بعض المواطنين والذي يشكل خطرا على عمال الكهرباء أثناء إصلاح الأعطاب.

الحقيقة وراء أكذوبة بيع البنك الأهلي اليمني

■ في مطلع شهرنا هذا يونيو خرجت علينا بعض المواقع الإلكترونية الصحفية بخبر يقول أنه سيتم بيع البنك الأهلي اليمني للقطاع الخاص، والمعروف أن البنك هو بنك حكومي، أي مملوك للدولة (100%)، أما لماذا هذا البيع وما هي أسبابه فإن هذه المواقع لم تذكرها لنا، مما يدل على أنها أخبار «مفبركة» أو مدسوسة على البنك، أو أنها بالون اختبار لصالح من أوعزوا لهذا الموقع بالنشر، إلا أن تلك ليست سوى نطحات من رؤوس خاوية لصرح ضخم «كناطح صخرة ليوهنها فلم يضرها وأوهن قرنه الوعل».

واثق شاذلي
WAms2013@hotmail.com

المعروف، أنه عند بيع المؤسسات الحكومية أو خصخصتها فإن الأعذار أو الحجج التي تطرح عادة فاشلة وأنها تخسر، والبنك الأهلي اليمني بريء من هاتين براءة الذئب من دم ابن يعقوب، بل إن الحقيقة عكس ذلك تماما، كما تعرفها جماهير شعبنا والقراء الكرام بشكل عام والمتعاملون مع البنك بشكل خاص، والأرقام والبيانات التي سننشرها في نهاية هذا الموضوع تؤكد أن البنك يحقق نجاحات متواصلة، وأن سمعته الحسنة تحلق عالياً في سمائنا وأجوائنا المحلية اليمنية والأجواء العربية والعالمية، سمعة البنك وشهرته جعلت من اسمه وحده قيمة قائمة بذاتها، هذا في الوقت الذي يعمل فيه البنك في ظروف ليست بالسهلة أو اليسيرة، ففي الوقت الذي يدعم فيه البنك المركزي كثيرا من البنوك التي كانت تعاني كثيرا وتمكن من إخراجها من صعوباتها، فإن البنك الأهلي اليمني لم يحصل على مثل ذلك الدعم أو جزء منه، وكان وما زال يعتمد في نجاحه على تاريخه ونشاطه وجهود العاملين فيه قيادةً وموظفين وعمالا، وما يجده من تجاوب المتعاملين معه وثقتهم فيه، وعندما علمنا بعزم الحكومة إعادة تنظيم البنك ورفع رأسماله إلى (50) بليون ريال، الأمر الذي أوجد شعوراً بالارتياح لدى الكثيرين، خرج علينا ذلك البعض بخبر بيع البنك، إنهم لا يريدون حصوله على ذلك الدعم ومواصلة النجاح، وعلى مجلس الوزراء أن يتنبه لذلك، وأن لا يقع فريسة تلك الشائعات المغرضة، ويوقف دعمه للبنك، بل عليه تقديم مختلف أشكال الدعم له.

إنها ليست المرة الأولى التي تطلق فيها مثل هذه الأكاذيب على البنك فالجمهور والقراء والمتعاملون مع البنك لاشك يتذكرون تلك الشائعات التي اطلقت ضد البنك عام 2011م ففي مطلع شهر يوليو من عام 2011م وفي ظل الاوضاع التي كانت حينها وتأثيرها على انشطة البنوك التجارية اليمنية نشرت بعض المواقع الصحفية الالكترونية اخباراً تقول ان بعض البنوك على وشك الافلاس وبعضها الآخر سيغلق ابوابه وبعد أيام قليلة نشرت خبراً يقول أن البنك الاهلي اليمن في صنعاء قد اغلق أبوابه في وجه العملاء لعدم توفر السيولة لديه.

تلك كانت الشائعة بل الأكذوبة أما الحقيقة فهي أن البنك لم يغلق ابوابه لا في مركزه الرئيسي ولا في اي من فروعه في وجه العملاء بل أنه كاد يكون البنك الوحيد الذي استمر في صرف العملات الصعبة بكافة أنواعها في حين توقف غيره عن صرفها ومن يستطيع صرف العملات الصعبة لا يعقل ان يعجز عن صرف العملات السهلة أي المحلية بالريال.

بل أن قيادة البنك لم تقف مكتوفة الأيدي بعد عملية احراق فرع البنك في أبين ولاهتمامها بعملاء الفرع فقد نقلت اعمال فرع أبين إلى فرع البنك في التواهي وفي يوم 10 مايو 2011م عقد مجلس إدارة البنك اجتماعه السنوي برئاسة الأخ عصام السقاف مدير عام البنك لإقرار البيانات المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010م وسماع تقرير مدقق الحسابات المستقل وبينت النتائج التي خرج بها الاجتماع ان البنك حقق نجاحات طيبة أهمها محافظته على جودة اصوله ومتانتها وزيادة حقوق الملكية الأمر الذي أدى إلى رفع معدل كفاية رأس مال البنك وعزز من قوته المالية كما حقق مستويات تصنيف ائتماني عالية ومعنى هذا الكلام ان موجودات البنك زادت بنسبة 3.6% وارتفعت ارصدته للاستثمارات المحلية بنسبة 9.6% ونمت حقوق الملكية بنسبة 12.4% عن عام 2009م وحافظ البنك على نسبة مرتفعة لكفاية رأس المال بلغت 67% مقارنة مع متطلبات البنك المركزي اليمني ومتطلبات لجنة بازل والبالغة 8%.

كان ذلك في الماضي القريب اما اليوم فقد تم ايضاح الارقام والبيانات والمعلومات الخاصة بالبنك بعد الاجتماع السنوي لمجلس إدارة البنك يوم الأحد 9 يونيو 2013م برئاسة الأخ محمد عبدالله مقبل العامري رئيس مجلس إدارة البنك بحضور جميع أعضائه ومشاركة إدارة البنك التنفيذية لاقرار البيانات المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012م وسماع تقرير مدقق الحسابات المستقل السادة محمد زهري وفي بداية الاجتماع أكد الأخ العامري أن لا صحة لبيع البنك أو توجه الحكومة إلى إنزال أسهمه للاكتتاب العام، وأكد دعم الحكومة للبنك بإعادة تنظيمه والموافقة على النظام الأساسي للبنك ليحل محل قرار رئيس الوزراء رقم (10) لسنة 1990م.

وأوضحت نتائج الاجتماع مواصلة البنك المحافظة على جودة أصوله ومتانتها وزيادة حقوق الملكية مما رفع معدل كفاية رأس المال ليصبح من أحسن معدلات كفاية رأس مال البنوك في العالم وعزز من القوة المالية للبنك وحقق مستويات تصنيف ائتماني عالية.

وقد زادت موجودات البنك بنسبة 17.8% وارتفعت الاستثمارات المحلية بنسبة 20.3% ونمت حقوق الملكية بنسبة 18.1% عن عام 2011م وحافظ البنك على نسبة مرتفعة لكفاية رأس المال بلغت 65.5% مقارنة مع متطلبات البنك المركزي اليمني ومتطلبات لجنة بازل البالغة 8% و12% على التوالي وارتفع الدخل الشامل في عام 2012م بنسبة 16.7% عن عام 2011م وبلغ عائد السهم من صافي الأرباح 261 ريالاً عام 2012م، حيث بلغ 220 ريالاً عام 2011م وبلغ العائد على الموجودات حوالي 2.1% وارتفع العائد على متوسط حقوق الملكية إلى 17.2% عام 2012م حيث بلغ 15.5% عام 2011م.

أفبعد هذا يمكن الحديث عن بيع البنك ؟!

البنك الأهلي اليمني جودة ثمينة هي ليست في يد فحام أعور حتى يبيعها بأبخس الأثمان لعدم معرفته بقيمتها، ولكنها في أياد أمينة بذلت الجهد وما زالت للحفاظ على البنك وتطوره.

لهذا ناشد الأخ العامري الصحافة الورقية منها أو الإلكترونية الإلتزام بالمصداقية وبالمهنية والرجوع إلى أصحاب الشأن للنشر حول البنك بدلاً من اسلوب الشائعات الخاسر والمخسر.

هناك حقيقة لا يمكن أن ننهي هذا الموضوع دون ذكرها، في يوم الخميس 30 مايو الماضي نشرت عدد من الصحف خبراً يفيد بأن الحكومة أقرت إعادة تنظيم البنك الأهلي اليمني المملوك بالكامل للدولة مع نظامه الأساسي لاستكمال البنية التشريعية والقانونية المنظمة لعمله بما يتناسب مع القوانين والتشريعات النافذة ويتضمن المشروع رفع رأس المال المصرح به إلى (50) بليون ريال (233 مليون دولار) ورأس المال المدفوع إلى (20) بليون ريال موزعة على (20) مليون سهم تملكها الدولة بالكامل، كما يهدف المشروع إلى إيجاد قواعد قانونية مرنة تمكن البنك من مسايرة مستجدات الصناعة المصرفية الحديثة وتوسيع نطاق الخدمات والعمليات المصرفية التي يقدمها البنك سواء المتعلقة بالمصارف التجارية أو الإسلامية وغيرها وتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية..

هذه الحقيقة التي حاولت الأكذوبة طمسها ودفع مجلس الوزراء إلى التراجع عن خطوته الإيجابية بدعم البنك، إلا أن المجلس الذي أبدى تفهمه واهتمامه بدور البنك لن يعطي إذناً صاغية لتلك الأكاذيب وسيواصل دعمه لبنك الشعب والدولة.